الأمم المتحدة
A/RES/69/235

Distr.: General
16 January 2015

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون
البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/69/472/Add.2*)]

٦٩/٢٣٥ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥١/١٧٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٥٣/١٧٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٥/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/٢٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٩/٢٤٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/٢١٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٢٣١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٥/١٧٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٧/٢٢٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى وثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(١)] والوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي أُقيمت في سياق متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[(٢)]،

وإذ تشير كذلك إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، التي عُقدت في ليما، في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وإلى ”إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة“[(٣)]،

---

(١) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٢) القرار ٦٨/٦.

(٣) انظر GC.15/INF/4، القرار م ع-١٥/ق-١.

14-67811 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وفيه أعاد المؤتمر العام التأكيد بشكل خاص على الولاية الفريدة المنوطة بالمنظمة ووَضَع حجر الأساس لأعمالها المقبلة من أجل دعم الدول الأعضاء في تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في آبيا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ووثيقته الختامية المعنونة ”إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة[٥]، وقررت أن يكون مقترح الفريق العامل الوارد في التقرير هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سيُنظر أيضا في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة،

وإذ تلاحظ أن التنميةَ الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يمكن أن تساهم بشكل فعال في وضع خطة عمل تُحدِث تحولاً وتدمج على نحو متوازن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة،

وإذ تنوه بالتقارير التي تعدها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن التنمية الصناعية، وتدرس فيها التغييرات والسياسات الهيكلية فيما يتصل بالتنمية الصناعية من أجل تحسين إسهام الصناعة في تحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق وفي نمو الإنتاجية والكفاءة في استخدام الطاقة،

وإذ تشدد على الدور الرئيسي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة كجزء من استراتيجيةٍ شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلي في مجالي القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي المطرد، وما يستتبعه ذلك من مساهمة لها في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما فيها أشد البلدان ضعفا، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الاعتراف بالتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل تحديدا، وإذ تشدد كذلك على أن البلدان التي تواجه حالات نزاع تحتاج أيضا إلى اهتمام خاص،

---

(٤) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٥) A/68/970 و Corr.1.

وإذ تسلم بتنوع السبل المؤدية إلى تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، كما تسلم، في هذا الصدد، بأن كل بلد مسؤول أساسا عن تحقيق تنميته، وله الحق في تحديد مساره الإنمائي الخاص والاستراتيجيات المناسبة له،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الصناعي الدولي في تشجيع التصنيع الشامل للجميع والمستدام، والتصدي للتحديات والقضايا الرئيسية كالقضاء على الفقر، وتحقيق النمو، وتوفير العمل اللائق، وكفاءة استخدام الموارد، والطاقة، والتلوث وتغير المناخ، والتحولات الديمغرافية، وتكوين الشبكات المعرفية، وتقليص أوجه اللامساواة المتزايدة،

وإذ تشدد على أهمية تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لبناء وصون هياكل أساسية صناعية قادرة على التكيف وتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة،

وإذ تسلم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية الحيوية لتنمية القطاع الصناعي، وتشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، وإذ تسلم أيضا في هذا الصدد بأن توافر بيئة مواتية على الصعيد الوطني أمرٌ حيوي لحشد الموارد الوطنية وزيادة الإنتاجية والتقليل من هروب رأس المال وتشجيع القطاع الخاص والاستفادة على نحو فعال من الاستثمار والمساعدة الدوليين وبأن الجهود الرامية إلى إيجاد تلك البيئة ينبغي أن تحظى بدعم المجتمع الدولي،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[٦]؛

٢ - **تلاحظ مع التقدير** اعتماد إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٣]؛

٣ - **تشجع** على إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في سياق إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤ - **تعترف** بالولاية الفريدة المنوطة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتشجيع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وبالمساهمة البالغة الأهمية التي تقدمها تلك المنظمة؛

٥ - **تعترف أيضا** بأن تعبئة الموارد الوطنية والدولية وتهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي محركان رئيسيان للتنمية المستدامة؛

---

(٦) انظر A/69/331.

٦ - **تشدد** على الفوائد التي يمكن أن تعود على البلدان النامية من بذل جهود مكثفة من أجل تمويل تنميتها عن طريق تحسين تعبئة الموارد المحلية وتعزيز التمويل، انطلاقا من قطاع صناعي قوي وحيوي، بهدف إحداث أثر طويل الأجل من خلال سيطرة الجهات المحلية والوطنية والإقليمية على زمام الأمور؛

٧ - **تؤكد** أن كل بلد لا بد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الصناعية وأن الملكية والقيادة الوطنيتين أمران لا غنى عنهما في عملية التنمية وأنه ليس من المغالاة في شيء التشديد على دور السياسات والموارد الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

٨ - **تسلم** بأن ضمان التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يتطلب سياسات صناعية وأطرا مؤسسية متسقة يدعمها على النحو الواجب الاستثمار اللازم في الهياكل الأساسية الصناعية والابتكار والتكنولوجيات البيئية وتنمية المهارات؛

٩ - **تسلم أيضا** بأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة يمكن أن تؤدي دوراً بالغ الأثر في تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية الأخرى حيث أن البلدان تستطيع أن تحقق تنميةً اقتصادية واجتماعية تتوافر لها الاستمرارية الذاتية في إطار مستدام من الناحية البيئية باتباع نُهج شاملة للجميع ومستدامة إزاء التنمية الصناعية؛

١٠ - **تشدد** على ضرورة العمل في سياق التنمية الصناعية على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات، بما في ذلك في عمليات صنع القرار؛

١١ - **تشدد أيضا** على أن الجهود الوطنية ينبغي أن تلقى الدعم من الشركاء في التنمية، حسب الاقتضاء، ويلزم أن تستكمل بنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد وييسر التجارة ويتيح الفرص للبلدان النامية لتوسيع قاعدة صادراتها التنافسية بتعزيز قدراتها وتيسير التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها، مما يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية؛

١٢ - **تشدد كذلك** على ضرورة أن يساهم المجتمع الدولي والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، في إيجاد بيئة مواتية للتنمية الصناعية المستدامة؛

١٣ - **تؤكد** أهمية تعزيز الشراكات والشبكات القائمة وإقامة شراكات وشبكات جديدة على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، بما يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأهمية المشاركة الكاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة؛

١٤ - **تؤكد** أن عدم وجود قطاع دينامي للصناعة والصناعات التحويلية من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى اتساع الفجوة في الدخول بين الأغنياء والفقراء وإلى تآكل شبكات الحماية الاجتماعية؛

١٥ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز الحوار والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة ودعم ذلك التقدم؛

١٦ - **تلاحظ مع التقدير** الدور الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في استغلال إمكانات القطاع الخاص كشريك في التنمية، بما في ذلك من خلال تنظيم الحوارات العالمية؛

١٧ - **تلاحظ** استمرار تعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق؛

١٨ - **تبرز** العمل المتواصل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باعتبارها محفلا عالميا لنشر المعارف وتقديم المشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات الصناعية وتجارب التصنيع الناجحة وأفضل الممارسات في هذا المجال؛

١٩ - **تنوه** بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والابتكار الصناعي وتعميم مراعاة العلم والتكنولوجيا في نظم الإنتاج الوطني؛

٢٠ - **تشجع** التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي بوصفه منهاجا للتعاون الصناعي الدولي بهدف تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها من أجل نشر السياسات والممارسات الجيدة وتعزيز فرص العمل اللائق، بما في ذلك ما كان لفائدة الشباب والنساء؛

٢١ - **تهيب** بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدور نشط في إجراء الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة؛

٢٢ - **تهيب أيضا** بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل، عند الطلب، تقديم الدعم إلى البلدان النامية في بلوغ مستويات معززة من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وخاصة في مجال بناء القدرات الإنتاجية بطريقة شاملة للجميع، وبناء القدرات

التجارية في الصناعات المختلفة، وبناء القدرات المؤسسية المتعلقة بتحقيق استدامة الصناعات من خلال تكنولوجيات الإنتاج الأنظف والمنهجيات التي تحقق الكفاءة في استخدام الموارد؛

٢٣ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، على المشاركة في الأنشطة المنتجة، بطرق منها تنمية الصناعات الزراعية المستدامة والأعمال التجارية الزراعية المستدامة التي تُحسن الأمن الغذائي وتقضي على الجوع وتتسم بجدواها الاقتصادية، وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا ونشرها واستخدامها وفق شروط متفق عليها، وعلى تعزيز مشاركتها في التجارة الدولية عن طريق تنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى توفير الدعم، حسب الاقتضاء، لاستيفاء المعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والتصنيع وإدماج النساء والشباب في عملية التنمية؛

٢٤ - **تشجع أيضا** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على دعم البلدان النامية، بناء على طلبها، في تحقيق التنمية المستدامة، بطرق منها دعم السياسات في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وعلى تعزيز الإنتاج المستدام والسليم بيئيا، بوسائل تشمل برامج الإنتاج الأنظف وإدارة المياه المستعملة في الصناعة والكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة واستعمال أشكال كفؤة حديثة ميسورة التكلفة من الطاقة في أغراض الإنتاج، وبخاصة في المناطق الريفية، والتعاون المستمر مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بالحصول على أشكال حديثة من الطاقة وبالكفاءة في استعمال الطاقة وبالطاقة المتجددة؛

٢٥ - **تشجع كذلك** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز دورها في مساعدة البلدان النامية على توليد المعارف ونشرها بطرق منها استخدام شبكتها العالمية من مراكز تعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظف والتعاون بين بلدان الجنوب، وعن طريق معهدها لتنمية القدرات ومبادرتها ''شبكات من أجل الرخاء''؛

٢٦ - **تكرر تأكيد** أهمية الترويج لإنشاء المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتنميتها كاستراتيجية لتحقيق التنمية الصناعية والدينامية الاقتصادية والقضاء على الفقر والجوع، بوسائل منها حشد الموارد واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، وتشير في هذا الصدد إلى توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

٢٧ - **تسلم** بأهمية تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، وتشجع الشركات، حسب الاقتضاء، ولا سيما الشركات المسجلة في البورصات والشركات الكبيرة، على النظر في دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورة الإبلاغ لديها، وتشجع الأوساط الصناعية والحكومات المهتمة والأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تضع، بدعم من منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، نماذج لأفضل الممارسات وتيسر العمل من أجل دمج التقارير المتعلقة بتوافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، آخذة في اعتبارها الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة بالفعل مع إيلاء الاهتمام بشكل خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك احتياجاتها في مجال بناء القدرات؛

٢٨ - **ترحب** بالدعم الذي تواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقديمه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٧] ومبادرة(تسريع) تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا وخطة تصنيع الأدوية لأفريقيا وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي الرامية إلى مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا؛

٢٩ - **تؤكد** أهمية الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في حدود ولايتها، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل من أجل القضاء على الفقر والحد من أوجه اللامساواة وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣٠ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز فعاليتها في كلٍّ من قدراتها الأربع المتعلقة بالتعاون التقني والبحث والتحليل والمساعدة في وضع المعايير وأنشطة المنتدى العالمي، بهدف تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٣١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٥
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

---

(٧) A/57/304، المرفق.